

الصبيح: حملات لتنظيم سوق العمل

المطوطح: سنتخذ الاجراءات القانونية ضد الشركات المخالفة

العامة للقوى العاملة بالتعاون مع وزارتي التجارة والداخلية على احد مواقع العمل المخالفة للقوانين في بر الطريق الدائري السابع اسفرت عن ضبط ٧٧ عاملا مخالفا وهروب اكثر من ٥٠ آخرين.

واشارت الى ان الهيئة ستتخذ كافة الاجراءات القانونية ضد الشركات المخالفة باحالتها الى الادارة العامة للتحقيقات ووقف ملفاتها فضلا عن احالة العمالة المخالفة الى وزارة الداخلية تمهيدا لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقها وابعادها عن البلاد نظرا لمخالفتها قوانين الإقامة.

من جانبه قال مدير عام الهيئة العامة

اعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح شن حملات تفتيشية موسعة تهدف إلى تنظيم سوق العمل والقضاء على العمالة الهامشية وتجار الاقامات.

وأكدت الوزيرة الصبيح في تصريح صحافي حرص الوزارة على تنظيم سوق العمل والقضاء على العمالة الهامشية والسائبة ومواجهة كل من تسول له نفسه الاتجار بالاقامات بما يشوه صورة الكويت الحضارية في المحافل الدولية.

واوضحت ان الحملة التفتيشية الموسعة التي قامت بها فرق التفتيش التابعة للهيئة

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

للقوى العاملة بالوكالة عبد الله المطوطح في تصريح مماثل انه اثناء متابعة فرق التفتيش لتطبيق قرار حظر تشغيل العمالة خلال فترة الظهيرة تم رصد موقع العمل المشار اليه ويدخله هذا الكم من العمالة السائبة والتي تعمل لدى الغير ومن بينها عمالة منزلية.

واوضح المطوطح ان التنسيق تم مع الجهات المعنية لشن حملة تفتيشية موسعة ومداهمة الموقع الا ان اعدادا كبيرة من العمالة لاذت بالفرار نظرا لعدم وجود قوة امنية ترافق اللجنة المشكلة ومن ثم تم التنسيق مع وزارة الداخلية وتمت مداهمة الموقع.

واشار الى ان العمالة التي تم ضبطها مخالفة لقوانين الإقامة في البلاد وتم التعامل معها من قبل الادارة العامة لشؤون الإقامة بوزارة الداخلية كما تم اتخاذ الاجراءات القانونية ضد اصحاب العمل المسجلة عليهم تلك العمالة وغلق ملفات شركاتهم لمخالفة قوانين العمل في تشغيل العمالة لدى الغير.

وبين المطوطح ان الموقع المذكور مخصص لتدوير النفايات وهو تابع لبلدية الكويت «لكن وجدنا سكن لنحو اربعة شركات للتوظيف لم تبلغ الهيئة بها ما يعد مخالفة صريحة للقانون».

واضاف ان من ابرز المخالفات التي تم رصدها في الموقع هي انتهاء فترة الإقامة القانونية في البلاد ووجود عمالة منزلية لا يحق لها العمل بالقطاع الاهلي اضافة الى سكن عمالي غير مناسب ومخالف للضوابط وعمال مزارع يعملون لدى قطاعات غير مصرح لهم العمل بها.



وفد الاتحاد العام لعمال الكويت - ناصر الميع وناصر المضاحكة